

قرار رقم (٧٨٥) لسنة ٢٠١٥

بتاريخ ٢٥ / ٩ / ٢٠١٥

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة القاهرة

رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة
ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر
ولائحته التنفيذية وتعديلاتهما.

وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير
المصرفية.

وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٢٨) لسنة ١٩٩٣ بقبول تسجيل
صندوق التأمين الخاص لأعضاء هيئة التدريس والعاملين بجامعة القاهرة برقم (٤٧١).

وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها.

وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٥/٨/٢٠١٤ بالموافقة على
تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي إعتباراً من ١/١/٢٠١٥.

وعلى كتاب الصندوق المؤرخ ١٧/٦/٢٠١٥.

وعلى محضرى اجتماعى لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة
وطلبات تعديل أنظمتها الأساسية المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٨٩٤) لسنة ٢٠١٤

بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١/٢٠١٥ وذات اللجنة المشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (٥٨٨)
لسنة ٢٠١٥ بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٧/٢٠١٥ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من

الصندوق المشار إليه .

وعلى مذكرة الإدارة العامة لترخيص صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٨/٩/٢٠١٥.

قرار

مادة (١) : يلغى القرار رقم (٧٧) الصادر بتاريخ ٢١/١/٢٠١٥.

م



٤٦٠٧٦

مادة (٢) : أولاً : يستبدل بنصوص المادة (٣/و) من الباب الأول (بيانات عامة) والمادة (٥) من الباب الثانى (شروط العضوية والاشتراكات) والمادتين (٨/أولاً ، ثانياً ، خامساً ، ٩ مكرر) من الباب الثالث (المزايا) النصوص التالية :-

الباب الأول : (بيانات عامة)

مادة (٣) : فى تطبيق أحكام هذا النظام يقصد بـ :
(و) أجر الاشتراك :

(١) أجر الاشتراك الذى تحصل على أساسه الاشتراكات :

هو الأجر الأساسى الشهرى وفقاً لجداول الأجر المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة فى ٢٠١٤/٧/١ مضافاً إليه العلاوات الدورية وعلاوات الترقية والعلاوات الخاصة السابق إقرارها والتي تقر وتضم لهذا الأجر كلاً فى حينه ويحد أدنى ٧% مركبة سنوياً من هذا الأجر.

(٢) أجر الاشتراك الذى تصرف بموجبه المزايا :

هو الأجر الأساسى الشهرى وفقاً لجداول الأجر المرفقة بلائحة التوظيف بالجهة فى ٢٠٠٩/٧/١ مثبتاً بقيمته فى ذلك التاريخ ولا يعتد بأي إضافات أخرى على هذا الأجر أياً كان سند إقرارها إلا بعد إعداد دراسة اكتوارية بفحص المركز المالى للصندوق واعتمادها من الهيئة.

الباب الثانى : (شروط العضوية والاشتراكات)

مادة (٥) : الاشتراكات كما يلى :

(١) ما يعادل أجر ١٦٧ يوم من الأجر الأساسية لأعضاء هيئة التدريس والأساتذة المتفرغين والعاملين وتسدد سنوياً.

(٢) اشتراك شهرى إضافى بواقع خمسة وعشرون جنيهاً من الأساتذة المتفرغين.

(٣) مساهمة الجهة بواقع عشرين مليون جنيهاً سنوياً لمدة خمس سنوات، ويشترط لاستحقاق كامل الميزة التأمينية تحقيق هذه المساهمة بالكامل عن السنة السابقة وفى حالة عدم تحقيقها أو عدم تحقيق جزء منها يتعين على مجلس إدارة الصندوق وقف صرف المزايا التأمينية فوراً وإعداد دراسة اكتوارية بفحص مركزه المالى واعتمادها من الهيئة فى ضوء المساهمة المحققة وقد تنتهى هذه الدراسة الى تخفيض المزايا أو زيادة الاشتراكات أو كليهما معاً اعتباراً من تاريخ وقف صرف المزايا التأمينية.

بإدارة



الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

أولاً : فى حالة إنتهاء الخدمة لبلوغ سن التقاعد القانونى:
يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع مائة وخمسة وسبعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٢/٣) ويحد أقصى مائة ألف جنيه.

ثانياً : فى حالة إنتهاء الخدمة بالوفاة أو العجز الكلى المستديم :
يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع مائة وخمسة وسبعون شهراً من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٢/٣) ويحد أقصى مائة ألف جنيه ويحد أدنى ثلاثون ألف جنيه.

خامساً : مصروفات الجنازة :

باستثناء الأساتذة المتفرغين والعاملون المتقاعدون فإنه فى حالة وفاة العضو قبل بلوغه سن التقاعد القانونى يتم دفع مصروفات جنازة بواقع ثمانية أشهر من أجر الاشتراك الوارد بالمادة (٢/٣) عند تحقق خطر الوفاة بحد أدنى ألف وخمسمائة جنيه ويحد أقصى ثلاثة آلاف جنيه.

مادة (٩ مكرر) :

فى حالة إنتهاء العضوية بالفصل أو الاستقالة من الصندوق :
يرد للعضو ٨٠% من اجمالى اشتراكاته المسددة ولا يجوز للعضو المستقيل الاشتراك مرة أخرى فى الصندوق.

ثانياً : إلغاء البند (ثامناً) من المادة (٨) من الباب الثالث (المزايا).

مادة (٣) : تسرى التعديلات المشار إليها وفقاً لما قرره الجمعية العمومية للصندوق باجتماعها السالف الإشارة إليه.

مادة (٤) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية ويعمل به من اليوم التالى لتاريخ النشر وعلى الجهات المعنية تنفيذه .

بإشادة

شريف سامى
رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦